

سلطنة عمان تبدأ حزمة جديدة من فتح الأنشطة الاقتصادية

رفع الحجر عن سوق مطرح السياحي والأنشطة التجارية في الأسواق

سارعت سلطنة عمان إلى تطبيق الحزمة الخامسة من إجراءات فتح الاقتصاد، حيث شملت الأنشطة السياحية والتجارية، في محاولة لتخفيف الركود الاقتصادي الذي تسبب في جبل من الخسائر ولدفع التنمية، وفق رؤية السلطان هيثم بن طارق التي تستهدف التوفيق بين المصلحة الاقتصادية والصحة العامة.

● مسقط - بدأت سلطنة عمان في تنفيذ حزمة جديدة من إجراءات فتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية باتباع بروتوكول صحي، ما يعكس خطط الدولة في الموازنة بين المصلحة الاقتصادية وحفظ الصحة العامة.

وأعلنت سلطنة عمان عن إعادة فتح حزمة جديدة من الأنشطة التجارية والصناعية والتي تم إيقافها في السابق لمواجهة انتشار مرض فيروس كورونا المستجد.

وتشمل الحزمة الجديدة، وهي الخامسة من نوعها، المطاعم السياحية والعالمية والصالات الرياضية وأحواض السباحة بالمنشآت الفندقية، وفقاً للحساب الرسمي لموقع التواصل الحكومي التابع لمجلس الوزراء العماني على تويتر.

وقررت حكومة السلطنة إعادة فتح الحزمة الجديدة بناء على موافقة اللجنة العليا المكلفة ببحث التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار مرض كوفيد - 19.

وتضم الحزمة الجديدة أيضاً إعادة فتح سوق مطرح، وهو أحد أشهر وأقدم الأسواق السياحية في العاصمة مسقط، وكذلك أسواق الأسماك بالمحافظات والأنشطة التجارية في الأسواق الشعبية. كما سمحت اللجنة العليا أيضاً بالاستئناف التدريجي لتدريب المنتخب الوطني للسباحة، وإعادة فتح بعض الملاعب الرياضية استعداداً للبطولات والاستحقاقات الإقليمية والدولية.

وكانت السلطات العمانية اتخذت مجموعة من الإجراءات الاحترازية تباعاً، من بينها إغلاق المحلات التجارية ومنازل البيع داخل وخارج المراكز التجارية، مع بداية انتشار المرض في السلطنة في فبراير الماضي.

وسمحت عمان خلال الأسابيع الماضية بعودة مجموعة من حزم الأنشطة التجارية والصناعية ومنها المراكز التجارية، والمكاتب العقارية، وشركات الصرافة، وورش إصلاح المركبات، شريطة الالتزام بالاشتراطات الصحية التي تحددها الجهات المعنية.

وتحاول السلطات العمانية التوفيق بين مراعاة الوضع الصحي الحرج الذي فرضته جائحة كورونا على السلطنة كماً على أغلب بلدان العالم، وبين تلبية متطلبات إعادة تنشيط الاقتصاد وتحسين الوضع المالي المتأثر بالجائحة.

وكانت الحكومة العمانية قد أعلنت منذ مايو الماضي عن تخفيف الإجراءات والقيود المفروضة لاحتواء تفشي فيروس كورونا. وقررت مؤخراً الموافقة على تسهيل سفر المواطنين إلى الخارج عبر المنافذ الجوية بشرط التزامهم عند العودة بالضوابط الاحترازية الموضوعية أو أي ضوابط ستصدر مستقبلاً عن الجهات المختصة.

وتكتسي استيعابية حركة الأفراد في عمان طابعاً حيويًا بالنظر إلى خطط الدولة لتنمية القطاع السياحي بالاعتماد على المقدرات الطبيعية والبنى التحتية



عودة النشاط إلى سوق الأسماك

تفجيرات لبنان تعجل بتخارج بنوكها من مصر

بنك المهجر يعرض بيع «بلوم مصر» و«الإمارات دبي» يستعد للصفقة



أودي يخوض معركة مغادرة القاهرة

في مصر نحو 22.9 ألف مواطن لكل فرع بنك، فيما يصل عدد الفروع إلى نحو 4365 فرعاً لنحو 38 بنكا تعمل داخل البلاد، الأمر الذي يفتح فرصاً استثمارية جديدة أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك.

قال منير الزاهد رئيس بنك القاهرة السابق، إن البنوك اللبنانية تواجه صعوبات كبيرة بسبب التداعيات الاقتصادية لما يشهده لبنان، والتي تفاقمت مع أزمة تفجير مرفأ بيروت في 4 أغسطس الجاري.

وأشار في تصريحات لـ"العرب" إلى أن تخارج وحدات البنوك اللبنانية من مصر هدفه تغطية مراكزها المالية في بيروت، وهو أمر طبيعي تلجأ إليه البنوك وقت الأزمات.

وشهدت القاهرة تخارجاً لعدد من البنوك الأجنبية، منها مجموعة باركلينز البريطانية، وسوسيتيه جنرال وبي. أن. بي. باريبا الفرنسية، بهدف تغطية مراكزها المفتوحة في بلدانها بسبب الأزمات المالية.

وقنصت البنوك العربية جميع صفقات تخارج البنوك الأجنبية من مصر، منها بنك قطر الوطني الذي قنص صفقة سوسيتيه جنرال، والتجاري وفا بنك المغربي الذي استحوذ على فروع مجموعة باركلينز في مصر، والإمارات دبي الوطني الذي قنص صفقة بي. أن. بي. باريبا.

أكد عبدالمجيد محيي الدين رئيس البنك العقاري المصري العربي سابقاً، إن البنوك اللبنانية لعبت دوراً مهماً خلال السنوات الماضية في تعزيز حركة التبادل التجاري بين القاهرة وبيروت.

وأوضح لـ"العرب" أن المصارف اللبنانية تواجه ضغوطاً خارجية عن إرادتها، ما يجعلها تعيد حساباتها وتعزز ملاعقتها المالية في مراكزها الرئيسية، من خلال تخارج وحداتها في مصر.

وتعزز جاذبية الصفقات المصرفية في مصر تصنيف السوكالات العالمية، حيث منحت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني النظام المصرفي المصري درجة مستقر نتيجة ارتفاع معدلات السيولة ونمو المدخرات، وسعي البلاد لتعظيم الشمول المالي في جميع معاملاتها.

ورغم جاذبية السوق المصرية لصفقات قطاع البنوك، خاصة وأنه سوق استهلاكية تمثل بيئة مشجعة لأنشطة التجزئة المصرفية في بلد قوته الاستهلاكية تتجاوز مئة مليون نسمة، إلا أن صفقة بلوم تتواكب مع فشل صفقة تخارج بنك عودة اللبناني من مصر بسبب الضغوط الاقتصادية لوباء كورونا على المؤسسات المالية.

وأعلن بنك عودة توقف مفاوضات استحواذ بنك أبوظبي الأول الإماراتي على فروعه في مصر، وكان البنك الإماراتي أبلغ سوق الأوراق المالية في أبوظبي في وقت سابق عزمه الاستحواذ على فرع عودة في مصر.

وتعد هذه الصفقات من الأحداث الجوهرية التي يتطلب الإفصاح عنها أمام حملة الأسهم، فيما قال البنك الإماراتي إن الخطوة تتوافق مع استراتيجيته للتوسع دولياً.

وفي سبيل ذلك عينت مجموعة عودة اللبنانية المجموعة المالية هيرميس مستشاراً مالياً لصفقة بيع وحداتها في مصر.

وبدا بنك عودة نشاطه في القاهرة عام 2006 ويمتلك نحو 50 فرعاً، فيما بلغت أصوله المصرفية نحو 4.4 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي.

وتواجه خطط توسع البنك صعوبات كبيرة بعد تداعيات الأزمة اللبنانية، وبيانات استراتيجيات التوسع محل شك مع تخفيض تصنيفه الائتماني من جانب وكالة "ستاندرد أند بورز".

وخفضت الوكالة تقييمه من بي سلبى والتي تعني رؤية سلبية غير مستقرة إلى سي. سي. سي. وهي دائرة الدخول في التعثر مما يرجح احتمال دخوله في أزمة سيولة.

وشهد العمان الماضيان سباقاً محموماً بين البنوك الخليجية للفوز بصفقات استحواذ في قطاع البنوك المصرية، واشعلت صفقة بنك عودة في البداية السباق، الذي دخل فيه كل من بنك الكويت الوطني والإمارات دبي الوطني، إلا أن بنك أبوظبي الأول حسم السباق، وحال كوروناً بينه وبين إتمام الصفقة. وسجلت مؤشرات الكثافة المصرفية

تتواصل الضغوط على الجهاز المصرفي اللبناني، ما دفعه إلى تسريع وتيرة تخارج فروعه من مصر لتغطية مراكزه المالية المكشوفة داخلياً، بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وتفاقم الأمور مع تفجير مرفأ بيروت، حيث عجل خطى بيع وحداتها لمواجهة الالتزامات المالية.

ويصل إجمالي الرسملة بعد تعميم المصرف المركزي إلى أكثر من 20 مليار دولار، وتحتاج بيروت هذه الخطوة للحفاظ على التصنيف الائتماني للمصارفها من أي تخفيض محتمل والبقاء عند مستويات كافية لراس المال.

ويتوقف إتمام الصفقة في مصر بعد الدراسات النافية للجهاالة على أصول البنك على موافقة مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر النهائية باعتبارها المانعة لوحدة بلوم في مصر، فيما يكفل البنك المركزي المصري الحفاظ على سرية البيانات وحقوق عملاء بنك بلوم مصر والعمالين به.

وتمتص أحكام قانون الجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، على ضرورة حصول جميع البنوك العاملة على أرض مصر على موافقة البنك المركزي قبل السير في عمليات بيع وحداتها.

ويستعد بنك الإمارات دبي الوطني لقنص صفقة الاستحواذ، حيث اختار "شركة سي. أي كابيتال" لتكون مستشاره المالي في الصفقة، فيما تتولى المجموعة المالية هيرميس مهمة مستشار طرف البائع.

وتحتاج البنوك اللبنانية سيولة نقدية كبيرة لتوفير أوضاعها مع متطلبات القانون الجديد لمصرف لبنان المركزي الذي يلزم البنوك برفع رؤوس أموالها بالسماح للمساهمين ببيع المزيد من السيولة بنسبة تصل إلى نحو 20 في المئة من رأسمالها.

وأعطى القانون قفراً سماح للمصارف حتى نهاية العام الحالي، الأمر الذي زاد الضغوط على الجهاز المصرفي، وقد يدفع عدداً من فروع المصارف اللبنانية المتاحية على الخراج إلى الانكماش لتوفير أوضاعها وتعزيز رسملة المصارف اللبنانية بنحو 4 مليارات دولار.

ويعد بلوم مصر، أكبر أصول مجموعة بنك لبنان والمهجر خارج لبنان، وكان يسعى لتوسيع نطاق عمله والمنافسة على شريحة سوقية أكبر، إلا أن الأزمات السياسية والاقتصادية دفعت إلى قرار التخرج، بعد أن نفى سابقاً نيته بيع وحداته في مصر نتيجة المشاكل التي يتعرض لها القطاع البنكي في لبنان.

يمتلك بنك بلوم مصر نحو 39 فرعاً ويصل رأسماله نحو 127 مليون دولار، ويحصد البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك، سجلت قوائمته المالية صافي ربح عن السنة أشهر الأولى من العام المالي الماضي نحو 333 مليون دولار.

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - عمقت تفجيرات مرفأ بيروت من أزمات مؤسساتها الاقتصادية، وعجلت بتخارج البنوك اللبنانية من مصر بهدف تغطية خسائرها المالية، بسبب تداعيات التفجيرات التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي يشهدها لبنان منذ نحو عام.

وافق البنك المركزي المصري الأحد على طلب بنك لبنان والمهجر، المالك لبنك بلوم مصر، للسير في إجراءات بيعه لمستثمر استراتيجي.

وتنص أحكام قانون الجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، على ضرورة حصول جميع البنوك العاملة على أرض مصر على موافقة البنك المركزي قبل السير في عمليات بيع وحداتها.

ويستعد بنك الإمارات دبي الوطني لقنص صفقة الاستحواذ، حيث اختار "شركة سي. أي كابيتال" لتكون مستشاره المالي في الصفقة، فيما تتولى المجموعة المالية هيرميس مهمة مستشار طرف البائع.

وتحتاج البنوك اللبنانية سيولة نقدية كبيرة لتوفير أوضاعها مع متطلبات القانون الجديد لمصرف لبنان المركزي الذي يلزم البنوك برفع رؤوس أموالها بالسماح للمساهمين ببيع المزيد من السيولة بنسبة تصل إلى نحو 20 في المئة من رأسمالها.

وأعطى القانون قفراً سماح للمصارف حتى نهاية العام الحالي، الأمر الذي زاد الضغوط على الجهاز المصرفي، وقد يدفع عدداً من فروع المصارف اللبنانية المتاحية على الخراج إلى الانكماش لتوفير أوضاعها وتعزيز رسملة المصارف اللبنانية بنحو 4 مليارات دولار.

ويعد بلوم مصر، أكبر أصول مجموعة بنك لبنان والمهجر خارج لبنان، وكان يسعى لتوسيع نطاق عمله والمنافسة على شريحة سوقية أكبر، إلا أن الأزمات السياسية والاقتصادية دفعت إلى قرار التخرج، بعد أن نفى سابقاً نيته بيع وحداته في مصر نتيجة المشاكل التي يتعرض لها القطاع البنكي في لبنان.

يمتلك بنك بلوم مصر نحو 39 فرعاً ويصل رأسماله نحو 127 مليون دولار، ويحصد البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك، سجلت قوائمته المالية صافي ربح عن السنة أشهر الأولى من العام المالي الماضي نحو 333 مليون دولار.

القاهرة توقع عقد تنفيذ محطة لتوليد الكهرباء من الرياح

وبلغت القدرات المركبة من الطاقات المتجددة نسبة 20 في المئة من الحمل الأقصى في منتصف عام 2020، والتي كان مستهدفاً الوصول إليها بحلول عام 2022. ولتحقيق هذا الهدف، نفذت محطة بنجان للطاقة الشمسية، حيث شارك 32 مستثمراً دولياً ومحلياً في بناء هذه المحطة، التي تعد أكبر محطة شمسية في العالم بمكان واحد، بقدرة إجمالية 1465 ميغاوات، وبإجمالي استثمارات مليار دولار.

أن يصل إنتاجه من الطاقة الكهربائية سنوياً إلى 840 ميغاوات/ساعة، بما يسهم في توفير حوالي 175 ألف طن بترول مكافئ سنوياً، ويحد من انبعاث 475 ألف طن ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

وتهدف مصر إلى تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية، بحيث تصل الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقات الجديدة والمتجددة إلى أكثر من 42 في المئة في عام 2035.

واعتبر أن هذا المشروع أحد أكبر مشروعات طاقة الرياح في مصر، بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 228 مليون يورو، يتم تمويلها من خلال اتفاقية بين مصر وشركائها الأوروبيين، وهم الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التعويم الألماني.

ومن المخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع وتشغيله وربطه بالشبكة الكهربائية في مدة 35 شهراً، ومن المتوقع

القاهرة - وقعت هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية عقد تنفيذ مشروع محطة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، بتكلفة 228 مليون يورو مع تحالف إيطالي - فرنسي - تشيلي.

محمد شاكر في بيان إن "العقد يتضمن تنفيذ محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة 250 ميغاوات بالساحل الغربي لخليج السويس بمحافظة البحر الأحمر، شرق القاهرة".